عدنان القصار لـ « الاولى للاعمال » :

يجب تعزيز الملاءة العامة للدولة مشاريع الشراكة تحتاج الى استقرار

لا تحتاج الا لدقائق قليلة حتى تعرف انك في حضرة رجل معرفة وخزان معلومات تطاول الاقتصاد بكل متفرعاته ، والسياسة بكل خباياها . عدنان القصار رجل كل المراحل لاتستطيع خوض موضوع من دون ان تعود الى رأيه .

«الاولى للاعمال» وانطلاقا من قناعتها بضرورة التواصل المستمر مع رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير عدنان القصار جالت معه في مختلف المواضيع المتعلقة في الاوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والاقليمية ، وعادت باجوبته على اسئلتها:

• مشروع الموازنة

• تقول الحكومة أنها وضعت مشروع الموازنة بالتوافق مع الهيئات الاقتصادية، فما هي التعديلات الأساسية التي أدخلت حتى عارضتم مشروع الموازنة المطروح؟

■ اعتراضنا كان يتركز على سلة الضرائب الواسعة والمتنوعة التي نخشى أن تخل بالمرتكزات التي يقوم عليها النظام الضريبي في لبنان، والتي كانت ستشكل ضربة قاصمة للاقتصاد وللمواطن العادي في ظل الظروف التي نمر بها، بينما المطلوب هو مقاربة مختلفة تماما تواكب الحاجة إلى إعطاء دفعة قوية لتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل الجديدة.

وعلى أية حال، فإن التوجه الجديد للحكومة اليوم هو لإقرار الموازنة من دون أية تعديلات ضريبية جديدة. ونحن بانتظار الاطلاع على المشروع الجديد لنحدد موقفنا منه.

• خفض الدين

• في ظل الصراع الحكومي الدائر حاليا، هل بإمكان الرئيس نجيب ميقاتي تحقيق رؤيته الاقتصادية لناحية خفض عجز الموازنة وخفض الدين العام وتنمية قدرات الإدارة الرسمية وتحقيق النمو المطلوب؟

■ إن أية رؤية اقتصادية تحتاج بالضرورة إلى توفر استقرار أمني واستقرار سياسي. ونحن قلقون جدا من استخفاف الأطراف السياسية بالاتجاهات الانحدارية التي بدأ يعاني منها الاقتصاد. وندعو إلى التعامل بأقصى الجدية والمسؤولية مع الحوار الذي

يقوده فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان والارتفاع بالخطاب من حسابات الشوارع الضيقة، ووضع الاقتصاد الوطني على رأس جدول أعمال طاولة الحوار الوطني، لا لمجرد تحييد الاقتصاد عن الصراعات والتجاذبات فحسب، بل كذلك للتوافق على برنامج طارئ للحوافز والمبادرات الجديدة لتحفيز الاستثمار والنمو ولخلق فرص العمل الجديدة.

ومن ناحية ثانية، من المهم أن يتزامن ذلك مع توافق على أعلى المستويات أيضا لتعزيز الملاءة العامة للدولة، وما تقتضيه من ترشيد للإنفاق وتحسين مردوديته بتحسين كفاءة القطاع العام، إلى جانب معالجة العجز المستفحل في مؤسسة كهرباء لبنان، وتعزيز الجباية والإيرادات.

• مطالب الهيئات

• سلمتم الرؤساء مطالب الهيئات الاقتصادية، فما هو الجديد في المطالب، وهل تعتقدون أنه في ظل الأوضاع الحالية، الحكومة قادرة على تنفيذ مطالبكم؟

■ إن ورقة الهيئات الاقتصادية التي انطلقت من دوافع المصلحة الوطنية قبل أي شأن آخر تركز على إعادة تصويب الأمور ومعالجة الاختلالات الهيكلية المستفحلة، بالتزامن مع الالتفات إلى الاحتياجات الضاغطة والحد من تأثيرات الضائقة الاقتصادية على الشركات والمواطنين على حد سواء.

وبالنسبة إلى الشق الثاني من السؤال، فإننا نعتبر توجه الحكومة الجديد بعدم إدراج ضرائب جديدة في مشروع الموازنة إشارة إيجابية جدا، وعلينا أن نبني على ذلك لمتابعة الحوار في المستقبل القريب.

• اين الشراكة ؟

• كيف يمكن إنجاز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بعد الذي حصل في موضوع مياومي وأجراء مؤسسة كهرباء لبنان؟

■ مجددا نحن نؤكد على أهمية الحوار الاقتصادي على أعلى المستويات لمعالجة الأمور المطلبية بتروي وهدوء بعيدا عن الضغوط السياسية واللجوء إلى الحلول السريعة التي يترتب عليها تكاليف سياسية واقتصادية باهظة. والمسألة ليست بقبول كامل المطالب أو رفضها بالمطلق، بل بالمقاربة الموضوعية المسؤولة التي تعطي كل صاحب حق حقه من دون أن يكون ذلك على حساب المصلحة الاقتصادية الوطنية العليا.

وفي اعتقادي أن طريقة التعامل مع هذه الأمور ستؤثر كثيرا في خيارات القطاع الخاص وفي القدرة على

التقدم بمشروعات الشراكة، ولاسيما وأن الشراكة تحتاج إلى ظروف وأجواء من الاستقرار والثقة.

• القرار الخليجي

• كيف تنظر إلى قرار الدول الخليجية بتحذير مواطنيهم الحضور إلى لبنان، وهل تصرف المسؤولين كان تصرفا حكيما لمعالجة هذه المشكلة؟

■ أعتقد أن هذا القرار يعكس تأثيرات الأزمة السورية على لبنان، ومساوئ حوار الشارع عوضا عن الحوار المسؤول، بالتزامن مع التمادي في التجاذبات والمبالغة في الحروب الكلامية بين الأفرقاء السياسيين. كما يعكس من جهة أخرى التأثير السلبي للتضخيم الإعلامي الذي لطالما اشتهرنا به. وذلك ناهيك عن التأثيرات المقلقة لتدهور أوضاع التغذية بالتيار الكهربائي وانعكاساتها السياحية.

وفي مقابل هذه الصورة، هناك اليوم الكثير من المبادرات الخلاقة لتعزيز السياحة واستقطاب المزيد من السياح وتوفير كافة متطلبات الأمن والرفاهية. وأعتقد أن على المسئولين اليوم اتخاذ عدد من الإجراءات الفورية لضبط الأمن وتوفير عناصر الاستقرار والقيام بكل ما يتطلبه الأمر من مبادرات لتأهيل البيئة السياحية قبل أن تترسخ الصورة النمطية السلبية المقلقة، ليستعيد لبنان مكانته ويستفيد من الفرص المتاحة للسياحة والاستثمارات التي تبحث عن مواطن الأمان والاستقرار.